

المثقف وتحديات المستقبل في السياقات العربية الإسلامية

فارع مسرحي

قسم الفلسفة جامعة باتنة-1

m.fareh@yahoo.fr

Abstract

The aim of this research paper is to discuss the role that intellectuals in the Arab and Islamic communities could play especially in light of current situation both on the local and international levels. The direct and dangerous impact of the current data on the security and stability of our countries can be noticed every day, which requires a re-thinking to identify the spots concerned with critical interventions attributed to intellectuals in our societies.

Given the Arab Islamic world status, it is highly recommended that our intellectuals give up the traditional roles they used to play, especially in terms of building comprehensive theoretical projects, which proved for sure to fall short to achieve their desired objectives. Accordingly, intellectuals are required to stick to their specialty and seek to provide practical solutions for partial problems that fall within the scope of their interest so that our societies can benefit from these solutions and realise them in real life situations.

Key words: intellectual - theoretical projects – power – identity.

ملخص

الهدف من هذا البحث هو مناقشة الدور الذي ينبغي للمثقف في المجتمعات العربية الإسلامية أن يلعبه، خاصة في ظل المعطيات الراهنة على المستوى المحلي والدولي، ونحن نلاحظ كل يوم مدى خطورة هذه المعطيات وتأثيرها المباشر على أمن واستقرار بلداننا، وهو ما يتطلب إعادة التفكير في تحديد مواطن التدخل النقدي للمثقف في مجتمعاتنا.

وبالنظر للراهن العربي الإسلامي، نجد أن مثقفينا مطالبون بالتخلي عن الأدوار التقليدية التي عهدناها، خاصة بناء المشاريع النظرية الشاملة والتي يمكن الجزم بأنها لم تحقق أهداف أصحابها، وبدلا من ذلك على المثقف أن يتواضع ويحترم تخصصه ويسعى لتقديم أجوبة للمشكلات الجزئية التي تدخل ضمن نطاق تخصصه، وهذا حتى يستطيع المجتمع الاستفادة من هذه الحلول ويتم تجسيدها في الواقع.

-الكلمات المفتاحية: المثقف – المشاريع

النظرية-السلطة -الهوية

مقدمة

تطرح الأوضاع التي تعيشها كثير من الدول العربية الإسلامية في السنوات الأخيرة العديد من الأسئلة والإشكاليات المهمة التي تتطلب وضع مسارات بحثية عديدة لمناقشتها علميا وموضوعيا، لاسيما الإشكاليات المتصلة بفهم وتفسير هذا الذي يحدث، والكشف عن أسباب هذه الأوضاع الخطيرة، ولعل الإشكالية المهمة هي البحث عن سبل الانفكاك من أسر هذه الأزمة التي لن يشكل استمرارها إلا وبالا على مجتمعات ودول العالم الإسلامي، ووجب من ثم الإسراع في طرح هذه

الإشكاليات دون التسرع في مناقشتها، لأن البحث عن سبل الخروج من الأزمة هو بحث عسير ويتطلب تضافر الجهود الفردية والجماعية.

وسنحاول في هذا المقال مناقشة إحدى الإشكاليات الجزئية المرتبطة بمسار البحث في سبل تجاوز الأزمة المعقدة التي تعاني منها مجتمعاتنا، ونقصد بها إشكالية المثقف والمهام المنوطة به في ظل الأوضاع الراهنة، من منطلق أن هذا الأخير مطالب أكثر من غيره بالتجاوب بفعالية مع القضايا الحرجة التي يعاني منها مجتمعه، بحكم درجة الوعي الكبيرة التي يفترض أن يتصف بها المثقف، وبحكم أن الأزمة تلد المهمة كما قال جمال الدين الأفغاني منذ أزيد من قرن من الزمان، "فالضغط الذي يولد أحيانا ثورة قومية أو انتفاضة شعبية أو هبة وطنية أو طبقية، هو قادر أيضا على أن يولد، في أفراد مختارين، عملا فكريا أو أدبيا أو فنيا ناجحا يحمله إلى عالم الخلود، وإذ يقال بحق، إن الحاجة أم الاختراع، يجوز أن نستطرد ونقول: إن الهموم تلد الدوافع والمعجزات في حالات معينة ولدى مواهب معينة". (الدجاني 1995. 10)

إننا بحاجة ماسة للنظر الجاد في الأزمة التي نعاني منها، وهذا قصد إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة، فإذا كانت هذه الأخيرة ترتبط بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نعيش ضمنها، فإن بحثنا سيقصر على الجانب الثقافي بالتحديد وعلى إشكالية المثقف بصورة خاصة، انطلاقا من الموقع المحوري الذي ينبغي أن يتوضع فيه كوسيط بين السلطة بمختلف مؤسساتها من جهة، والجماهير أو المواطنين من جهة ثانية، كما أنه وسيط أيضا بين الحاضر الذي يعمل على نقده وتقويمه والمستقبل الذي يأمل في تحقيقه والتأسيس له، تكمن أهمية المثقف كفاعل في الحقل الاجتماعي في شبكة العلاقات التي يقيمها مع مختلف الحقول الأخرى، كالمعرفة والسياسة والاقتصاد والتربية والدين... الخ.

إن هذه المكانة المحورية التي يتمتع بها المثقف تجعل البحث والتفصيل في المهام المنوطة به مسألة مهمة في سبيل التغيير الفعّال نحو الأفضل، لأننا نعتقد أن أي تغيير يتم بعيدا أو دون حضور المثقفين يكتب له النجاح على المدى البعيد حتى وإن ظهر ناجحا في المدى القصير. وعليه نطرح الإشكالية التي ستوجه هذا البحث: ما الذي ينبغي للمثقف العربي القيام به في ظل الأزمة الراهنة؟ كيف يمكنه أن يمارس دوره الحقيقي في التغيير والتأسيس لما هو أفضل؟ ما هي الآليات التي بإمكانها تفعيل دوره كوسيط بين المؤسسة والمواطن؟

أولاً: تحديات الراهن العربي الإسلامي:

اتسمت السنوات الأخيرة في السياقات العربية الإسلامية عموماً بأوضاع معقدة وخطيرة زادت معها موجات العنف والعنف المضاد والصراعات والاقتتال وما يترتب عن ذلك من خسائر في الأرواح والممتلكات، بدأت هذه الأحداث من خلال احتجاجات ومظاهرات بدت سلمية، في بعض الدول العربية كتونس ومصر والبحرين واليمن وسوريا وليبيا وغيرها، غير أنها ما لبثت أن تحولت إلى اعتصامات مطالبة بإسقاط الأنظمة، قوبلت بالقمع والاعتقال وحتى القتل من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية للأنظمة السائدة في هذه الدول، وبمرور الوقت سقطت بعض الأنظمة —أو بالأحرى بعض الحكام— وتمت عسكرة الانتفاضة في مناطق أخرى وتدخلت قوى أجنبية بصورة مباشرة وغير مباشرة في تغذية الصراع، فدخلت المنطقة العربية في كثير من أجزائها دوامة العنف والعنف المضاد أو ما يشبه الحرب الأهلية لاسيما في سوريا وليبيا، والأكثر خطورة من ذلك كون هذه الدول —وغيرها— معرضة للتفكيك والتفتيت —كما حدث للعراق والسودان— إذا لم يتم التحرك قصد إيجاد المخرج الآمن من هذه الأوضاع.

وهذه الأحداث لم تكن متوقعة من قبل أي جهة لذلك فهي تشكل لحظة تاريخية متميزة أو كما وصفها أحد الباحثين بأنها صدمة حتى بالنسبة للخبراء والمختصين يقول: "ساد الاعتقاد عند الباحثين في العلوم السياسية بأن السياسة —علم— بإمكانه اكتشاف قوانين حتمية صلبة قادرة على التنبؤ بالظواهر استناداً إلى دراسات تجريبية ودراسات حالة تنطبق على حالات متعددة، لكن ما حدث في المنطقة العربية تسبب في صدمة نظرية، فلم يكن أحد قادراً على التنبؤ بما حدث" (بونعمان 2012، 81)، وهذا بالرغم من وجود عشرات النظريات ومئات الخبراء والمختصين في الشؤون السياسية للعالم العربي والإسلامي.

بالرغم من هذه الفجائية التي ظهرت بها الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، والتي تغلت من التفسير العلمي وفق النظريات السائدة في الفلسفة والعلوم السياسية، إلا أنه يمكن القول بأنها كانت نتيجة متوقعة للمسار غير الرشيد الذي تبنته جل الدول العربية بعد استقلالها، ذلك المسار الذي طبعه التخطيط وعدم وضوح الرؤية والاستراتيجية المتبناة في التنمية والتسيير وكذا غياب الثقة بين الشعوب والنخبة الحاكمة بسبب عدم استجابة هذه الأخيرة لتطلعات وآمال الشعوب في العيش الكريم وممارسة الحقوق بمختلف أنواعها، وقد اجتهد أحد المفكرين العرب في استقراء أسباب هذه الأوضاع المتردية التي تعبر في نظره عن بداية مرحلة جديدة "تطوي حقبة بنماذجها الأربعة" (بونعمان 2012، 118)، وهذه النماذج هي على التوالي:

1/النموذج الإيديولوجي الأقل لحركات التحرر الوطني بثورتها وانقلاباتها وجيوشها، والتي لم تستطع ترجمة شعاراتها وبالتالي أصبحت تعيد إنتاج التخلف والاستبداد.

2/ النموذج النخبوي الفاشل كما تجسد لدى أصحاب المشاريع الثقافية الذين رفعوا لواء التحديث والتغيير والتنوير وسنعود للتفصيل في هذا العنصر فيما بعد.

3/النموذج البيروقراطي العاجز الذي يستخدم أساليب مستهلكة في الإدارة والتسيير والحصيلة هدر الجهد والوقت والموارد المادية.

4/النموذج القاتل لأصحاب الدعوات المستحيلة والأشكال البائدة في الفكر والسلوك والمآل هو بث الرعب ونشر الإرهاب وتخريب العمران فضلا عن إشعال الفتن وتفكيك المجتمعات.

والحقيقة أن هذه الأسباب موضوعية فعلا ونلاحظ تبعاتها بصورة جلية في معظم المجتمعات العربية، غير أنها ليست كافية لتبرير الأحداث التي عرفتها الساحة العربية منذ سنوات، من جهة توفر هذه الإخفاقات في بعض الدول العربية وعدم حدوث اضطرابات وانتفاضات في هذه الدول، كما أن الحراك العنيف الذي وقع في بعض الدول زال بمجرد سقوط رؤوس الأنظمة وسقوط الرؤساء لا يعني تغيرا جذريا في النماذج السابقة، ومن ثم فلا بد لكل تحليل أو بحث في الحراك العربي أن لا يغفل عن الدور الكبير الذي تقوم به الأطراف الخارجية في هذا الحراك، هذا الدور الذي قد يكون بصورة معلنة كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا، أو بصورة مضمرة أو غير معلنة كما حدث في مصر والبحرين. هناك مسألة مهمة أيضا في سياق توصيف الحراك العربي في الآونة الأخيرة، ونقصد بها مسألة التسمية، إذ تنصر بعض الأطراف على وصف الذي يحدث بالثورة أو الثورات العربية دون أدنى حرج، مع أن إطلاق مصطلح ثورة على أية حركة يحتاج إلى تبريرات مقنعة، فالثورة وفق النماذج التاريخية الشهيرة كالنموذج الفرنسي أو الروسي أو الصيني تتوفر على عناصر أساسية أبرزها: قوى التغيير التنظيم، القيادة، البرنامج السياسي، الإيديولوجية الفكرية، العنف الثوري، التغيير الجذري البنيوي...الخ.

وما يحدث في البلدان العربية يفتقد لغالبية هذه العناصر، فنحن أمام ظاهرة تغييرية جديدة، ليس لديها قيادة فردية، ليس هناك زعيم رمزي، ولا توجد هناك إيديولوجيا واحدة كما لا يوجد تخطيط مسبق، ولا تغيير جذري، لذلك فمن الصعب وصف الذي يحدث عربيا بالثورة دون أي حرج.

وبعيدا عن مسائل التفسير والتسمية للأوضاع العربية الراهنة، فإن الذي يهمنا أكثر -على الأقل في هذا البحث- هو الانعكاسات والنتائج السلبية الخطيرة لهذه الأوضاع على كل المجتمعات العربية، لأنه لا توجد دولة عربية يمكن الجزم بأنها بمنأى عما يحدث فكل الدول مرشحة للاضطراب

والاحتجاجات الجماهيرية آجلاً أم عاجلاً، لسببين رئيسيين وهما أولاً: فقدان الثقة والتواصل الفعال بين النخب الحاكمة والشعوب المحكومة، وتدخل الغرب الدائم في صناعة القرارات والسياسات العربية، خدمة لمصالحه المادية والاستراتيجية من جهة وحفاظاً على أمن إسرائيل من جهة أخرى، فلن تعرف المنطقة العربية استقراراً واستقلالاً في قراراتها في غياب حل نهائي للقضية الفلسطينية.

من جهة أخرى فإن هناك تحولات عميقة حدثت على المستوى العالمي حيث تم الانتقال "من مجتمع مبني على الإنتاجية إلى مجتمع معرفي، أي مجتمع يتوفر على المعرفة، وهذا أكبر تحدٍ لدول العالم الثالث" (المنجرة 2005: 101) ولابد من اعتبار "الصراع الكبير حالياً هو صراع حضاري، وبالنسبة، فإن ما حصل للمعرفة هو أن دورها ازداد وأساساً من الثورة الإعلامية" (المنجرة 2005: 102)

وهكذا نصل إلى أننا أمام أوضاع جديدة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، وهي أوضاع مرشحة للأسوأ على كل الأصعدة في حال لم تتجدد القوى الحية في المجتمعات العربية وعلى رأسها المثقفون لبناء قيم الحوار والتسامح والبناء والتنمية، والاستفادة مما تتيحه التطورات المعرفية والإعلامية والتكنولوجية على المستوى العالمي في نشر قيم إيجابية والسعي لردم الهوة بتجديد الثقة بين الحاكم والمحكوم، ووضع المصلحة الجماعية فوق المصالح الظرفية الضيقة، فهناك تحديات جديدة وجمّة تواجه المثقف العربي والتي لم يألّفها في السابق، "هناك تحدي النهضة العلمية والتكنولوجية في العالم، الذي لا يجوز لبلادنا أن تبقى بعيدة عنها، وهناك تحدي قيمة الإنسان كإنسان؛ فإذا كان الفرد لا يحقق ذاته إلا بالمجتمع، فإن المجتمع يبقى فارغاً إذا لم يعمل لخير الإنسان ويسعى لصيانة القيم الإنسانية" (الدجاني 1995: 10-11).

وقبل هذين التحديين المهمين يبقى التحدي الأكبر في اللحظة الراهنة هو استرجاع الأمن والحفاظ على وحدة الأوطان واستقرارها، نحن، إذن، بحاجة إلى تأسيس ثقافة جديدة لمجتمع جديد، وهذا لن يكون حصيلة فورية للحظة ثورية مهما كانت جذريتها ومهما بلغ نجاحها، لذلك فالإشكال المطروح هو: كيف يمكن رفع هذه التحديات الكبيرة؟ كيف يمكن تكريس القيم الإيجابية لبناء هذه الثقافة الجديدة، وبالتالي تجاوز الوضع المتردي الذي نعيشه في أسرع وقت ممكن وبأحسن الطرق والمناهج؟ وأين يكمن دور المثقف العربي في هذه العملية؟ بمعنى آخر ما هي المهام الملقاة على عاتق المثقف العربي بناء على معطيات اللحظة الراهنة من تاريخ مجتمعاتنا؟

ثانياً: في مفهوم المثقف:

الحديث عن المثقف ينبغي أن يكون مقترنا بسياق تاريخي واجتماعي معين، ذلك أن هذا المفهوم —على شاكلة مفاهيم كثيرة— ذو بنية تاريخية فمحتواه ومضمونه يتغير عبر الأزمنة والمجتمعات متأثراً بنمط العلاقات أو التفرعات التي يرتبط بها مع مفاهيم أخرى كالسلطة والمعرفة والوعي الفردي والجماعي وغيرها من المفاهيم، فالحديث عن المثقف وشبكة علاقاته في المجتمعات العربية يختلف تماماً عما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية، فهناك معطيات عديدة تميز بين السياقين، على رأسها درجة حرية التعبير المتاحة، وجود المؤسسات المحفزة، وفرة المعلومة وسهولة الحصول عليها، وكذا قيمة أو مصادقية المثقف لدى السلطة ومثليتها من جهة ولدى المواطنين من جهة أخرى.

وإذا تتبعنا التجربة التاريخية الفرنسية نلاحظ أنه منذ الثورة الفرنسية ظهرت عدة أجيال من المثقفين ولكل جيل اهتماماته وطريقة تفكيره ونمط تدخله النقدي في القضايا الاجتماعية والسياسية المحلية والعالمية، فقد ظهر جيل فولتير، ثم جيل الأساتذة الذي مثله هنري برغسون وليون برونشفيك مع بداية القرن العشرين، ثم جيل الأزمنة الحديثة منذ الحرب العالمية الثانية مع جان بول سارتر وريمون آرون ثم جيل التشكيك والاختلاف بعد أحداث ماي 1968 والذي مثله ميشال فوكو وجيل دولوز وغيرهما، وأخيراً جيل الفلاسفة الجدد وعلى رأسهم برنار هنري ليفي ومارسيل غوشييه.. الخ (الشيخ 1991)، مع أنه يبقى من الصعب الإلمام بخصوصيات كل جيل من هذه الأجيال بالنظر للحضور القوي للمثقف الفرنسي في الواقع واهتمامه بكل القضايا التي تمس الشأن العام.

وبالنظر أيضاً للتعقيد الذي يحيط بهذا المفهوم التاريخي الذي يبدو واضحاً ولكنه في الحقيقة جد ملتبس حتى في التجربة التاريخية للدول الغربية، يقول إدغار موران وهو أحد الفلاسفة والمثقفين البارزين في الساحة الفرنسية منذ أزيد من نصف قرن: "إن وجود المثقف نفسه منسوج من تعقيدات وتناقضات، فالأنتلجينية طبقة ثقافية وليست طبقة اجتماعية، وموقع المثقف يتراوح بين قمم المجتمع وهوامشه، بل وقاعه، والمثقف نفسه يتراوح بين دور الساحر ودور المسلي/المهزج والمثقف بصورة متناقضة وظيفة نقدية ووظيفة أسطورية، إنه مستقطب بين المجرّد والمشخص، بين الأفكار الجديدة وأفكار الجماعة بين الأفكار السيدة والأفكار المسترقة، بين أفكار الكل وأفكار لا شيء والمثقف قادر ثقافياً على الأسوأ والأحسن، وهكذا، فإن حرية التعبير وجدت لدى المثقفين أكثر حماها حماسة وأكثر أعدائها شيطانية" (موران 1993: 283).

ولعل هذا النص بما رصدته من تعقيدات حول الموقع الحرج والضبابي للمثقف يفرض علينا تعريف المثقف ولو تعريفاً عاماً حتى يمكننا السير على هديه، مع الإقرار منذ البداية بأن البحث عن مفهوم دقيق واضح —أو جامع مانع بلغة المناطقة— يعتبر أمراً متعذراً للأسباب الواردة في النص السابق

ولكون المثقف مفهوم أو ظاهرة اجتماعية تاريخية تتسم بالنسبية المفرطة، ومن الطرائف في هذا السياق أن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في زيارة لبريطانيا طلب أن يلتقي بالمثقفين، فقيل له بأنه يمكن إيجاد كتاب أو مؤرخين، أو فلاسفة أو باحثين ولكن لا يمكن إيجاد مثقفين (بونيفاس 2013. 13). ومع هذا يمكن البحث عن بعض السمات البارزة للمثقف والتي يمكن أن تكون محل إجماع، كما نلمس ذلك لدى إدغار موران حين يقول: "إذا استطعنا تعريف المثقف بنمط إنتاجه الخاص فسوف نقول أن المثقف هو الذي يشغل في الأفكار، ولاسيما في الأفكار ذات الأهمية الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية... الخ.

وعلى وجه الإجمال فإن صفة المثقف ليست مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمهنة إنما تأتي من استخدام المهنة أو من تجاوز لإطارها بواسطة الأفكار ومن أجلها" (بونيفاس 2013. 313-314)، كما يحدد قسطنطين زريق ثلاث خصائص بارزة للمثقف أو المفكر وهي على التوالي: قدر معين من المعرفة المكتسبة، نهج عقلائي محدد في هذا الاكتساب، واهتمام بقضايا المجتمع الوطني أو القومي أو العالمي الإنساني والتزام لمواقفه منها، ومن لا يتحلى بهذه الميزات الثلاث لا يستحق هذا اللقب أو ذاك" (الدجاني 1995. 214).

المثقف، إذن، هو منتج الأفكار أو رجل بضاعته الأفكار-بتعبير زكي نجيب محمود-وميزة هذه الأفكار أنها تتعلق بالمشترك أو العام، تتعلق بالحياة الجماعية، فميزة المثقف فيلسوفاً كان أو أديباً أو غير ذلك هي أن همومه المعرفية وتأملاته الخاصة لا تشغله "عن الاهتمام بشؤون المدينة والنزول إلى الساحة العمومية صادعاً باسم الحق والعدل والخير ومدافعاً عن القيم الإنسانية العامة المجردة" (الشيخ 1991. 14)، لأن مكانة المثقف ومصاديقته ناتجة عن تدخله الفعال والسريع حينما يتعلق الأمر بالمصلحة العامة، فالمكانة المرموقة للمثقفين إنما يحصلون عليها بمستوى إخلاصهم لقضايا مجتمعاتهم ويمدّى بمجابهتهم للمخاطر التي قد تلحق بهم نتيجة مواقفهم النقدية الفاضحة لكل استغلال أو استبداد أو جور.

فالمثقف يضع شهرته في خدمة من لا شهرة له، إذ ينصب نفسه طواعية وبحماس مدافعاً عن القيم الإنسانية من عدل وحرية وحق وغير ذلك، والمثقف هو الوحيد من بين الفاعلين الاجتماعيين الذي يهتم بمسألة المعنى وتحذوه إرادة التغيير نحو الأفضل، فهو لا يكتفي بالعيش كما يفعل الإنسان العادي، إنما يتساءل عن معنى العيش والوجود، ويستطيع أن ينفصل عن ذاته وعن الوجود ولو للحظة من أجل أن يرى ويفهم، ويبدى رأيه ناقداً لما هو كائن مُنظراً لما ينبغي أن يكون وكيف يكون على أفضل وجه ممكن.

ثالثاً: المثقف العربي وبناء المشاريع الفكرية:

إن الحديث عن المثقف في السياق الغربي يختلف تماماً عن مثيله في السياق العربي وهي مسألة لها الكثير من المبررات التاريخية والاجتماعية والسياسية، وإذا حاولنا التأريخ لمفهوم المثقف العربي منذ بداية القرن العشرين من حيث الاهتمام أو الشاغل الفكري، فإمكاننا الحديث بصورة عامة عن مثقف قبل الاستقلال ومثقف بعد الاستقلال. ففي ظل الاستعمار الغربي للدول العربية كان الهم الأكبر للمثقفين على اختلاف مبادئهم وتوجهاتهم هو إنتاج الأفكار التوعوية للشعب والمناهضة للمستعمر، والبحث في سبل الثورة والتحرر والانعتاق.

أما مثقف ما بعد الاستقلال فقد انتقل من سؤال الثورة والحرية إلى سؤال التنمية والتحديث والتنوير والبناء، وقد تعددت الأجوبة بتعدد الإيديولوجيات والتوجهات المستوردة في الغالب مسايرة للتحولات الفكرية التي كان يعيشها الفكر الغربي، فقد ظهرت في فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي العديد من المشاريع الفكرية التي أنتجها مثقفون بارزون أغلبهم تلقى تكويناً علمياً في الجامعات الغربية، وكان الهدف المعلن لهذه المشاريع هو التنوير والتقدم والنهضة، والموضوع الذي اشتغلت عليه في الغالب هو إعادة قراءة التراث والثقافة العربية الإسلامية وفقاً لمطالبات اللحظة الراهنة من تاريخ المجتمعات العربية، فيما كانت المناهج والرؤى العامة تطبيقاً للمناهج الغربية المعاصرة فقد تبنى المفكر/المثقف العربي الشخصية والوجودية والبنوية والماركسية والتأويلية وغيرها من المناهج، وليس مهماً هنا التفصيل في الاختلافات بين المفكرين ومشاريعهم بقدر ما يهمنا الموقع الذي احتله المثقف بالنسبة للسلطة من جهة والجماهير من جهة ثانية.

بالنسبة للموقع/العلاقة الأولى، أقصد علاقة المثقف العربي بالسلطة بإمكاننا القول أن النخب الحاكمة في الدول العربية بعد الاستقلال وضعت حداً فاصلاً بين المثقف التابع لها والمثقف الخارج عن طوعها، فيكون النمط الأول مثقف السلطة الذي يستفيد من بقايا الريع ويساند وينظر ويبرر ممارساتها، وهذا في الحقيقة يبقى مثقفاً بين قوسين بناءً على التعريف الذي أوردناه سابقاً. أما المثقف الحقيقي هو المعني بقضايا مجتمعه والمدافع عن القيم الإنسانية وهذا ما لا ينطبق على هذا النمط من المثقفين، وهو النمط الذي وصفه أحد الباحثين بالمثقف المزيف أو المغشوش، وقد رصد الباحث أشكالاً كثيرة من هذا النمط؛ المثقفون المزيفون، المخادعون، المرتزقة... الخ، يقول في هذا السياق: "يذهلني كل أولئك المثقفين والخبراء الذين لا يتورعون عن اللجوء إلى حجج مخادعة، وعن إطلاق الأكاذيب... هناك من هم أسوأ منهم "المرتزقة" هؤلاء لا يؤمنون بشيء سوى أنفسهم،

ينتسبون أو بالأحرى ينسبون أنفسهم إلى قضايا ليس لقناعتهم بصحتها، بل لأنها في تقديرهم واعدة ولها مردود هام وتسير في اتجاه الريح السائدة" (بونيفاس 2013. 04-05).

أما المثقف الثاني البعيد عن السلطة، غير السائر في فلكها وهذا في الغالب تتم محاصرته بصورة مباشرة أو غير مباشرة خاصة وأن وسائل الإعلام والنشر تابعة بصورة أو بأخرى للنخبة الحاكمة، فيفرض عليه الانطواء والعزلة والمقاومة أو مغادرة الوطن، والاكتفاء بالنقد والنضال والمقاومة من بعيد ودون تأثير كبير على السلطة القائمة، هناك الكثير من المثقفين العرب أو المسلمين الذين يعيشون في الدول الغربية وقليل من يعرفهم أو يطلع على منتوجهم الفكري، فكتبهم لا تصل للقراء العرب إلا بعد سنوات من صدورهم إما بسبب الرقابة أو غياب الترجمة أو تأخرها.

بالنسبة للموقع/العلاقة الثانية ونقصد به علاقة المثقف بالجمهور أو القراء بإمكاننا القول أن المثقف العربي لم يستطع افتكاك المصادقية والاعتراف المطلوب وبالتالي النفوذ والتأثير على الجماهير كما هو الحال بالنسبة للمثقف الغربي، إذ لم يتأسس كطرف فاعل في الحياة، فكأنه يعيش في عالم مواز لعالمه الحقيقي، إما خلف مكتبه في برجه العاجي كما يقال أو في مثله وأوهامه التي وضعها بنفسه وصدقها بمرور الوقت، معتبرا نفسه المنقذ، المخلص، الطليعي، الملهم، الذي بإمكانه صناعة "المشروع/الخلطة السحرية" الشامل لكل مناحي الحياة والذي ينقل المجتمعات من التخلف والفقر إلى الحداثة والرفاهية والسعادة الكبرى.

فكل مثقف عربي يقدم نفسه كممثل للمصلحة العامة، متجرد من كل غاية أو مصلحة خاصة، وهو الوصي والمنقذ للمجتمع، هنا مكنم الانحراف وعدم الفعالية، لأن "أحد أكبر التديليسات الأكثر سخرية في عصرنا هي رفع الكتاب والعلماء والفلاسفة إلى مرتبة تجعلهم فوق الناس أجمعين" (الشيخ 1991. 19) يبدو إن هذا النص يحمل حكما قاسيا على المثقفين خاصة من ناحية التعميم الذي كثيرا ما يمارس الإجحاف في حق البعض، ولكن النص في المقابل ينبه إلى مسألة مهمة تتمثل في فعل الأسطورة الذي يجرد المثقف من مشروطيته التاريخية ويغفل عن محدوديته الفكرية ليصبح صاحب المشروع الشامل الذي يخرج الأمة من الظلمات إلى النور ومن التخلف إلى التقدم والحداثة.

وفعل الأسطورة هذا يمكن ملاحظته على مستوى الأهداف الكبرى الذي يكررها المثقف أو المفكر دون أن يتمكن من تحقيقها، مثال ذلك المشروع الذي اشتغل عليه حسن حنفي والموسوم بـ: "التراث والتجديد". على الرغم من القيمة المعرفية للمشروع وأهميته إلا أنه من غير الممكن أن ينجزه شخص واحد، مهما أوتي من علم وإرادة، وما قيل عنه يقال عن المشاريع الأخرى كـ: "نقد العقل

العربي" للجابري أو "نقد العقل الإسلامي" لأركون أو غيرها. والدليل على ذلك أن هذه المشاريع لم تستطع أن تتجاوز مرحلة الورشات المفتوحة على جبهات عدة دون أن تكتمل.

هذا الموقع الذي مارس من خلاله المثقف العربي وظيفته المتمثلة في إنتاج الأفكار جعله-المثقف العربي- بعيدا عن الواقع المعيش، حاول أصحاب المشاريع الثقافية تغيير الواقع تحت شعارات التنوير والتحديث والتقدم، لكن ما أتقنه أصحاب هذا النموذج على اختلاف طبعاته هو نفي الواقع لكي يكون على مقاس تصوراتهم، ولذلك فقد اشتغلوا بفبركة الأوهام وتلفيق النظريات لكي ينتجوا هشاشتهم الفكرية وعزلتهم المجتمعية ويمسوا على هامش الأحداث والمتغيرات ("بونعمان 2012: 118). جعل هذا التلفيق والابتعاد عن الواقع جهود العديد من المثقفين تهدر في سبيل الإجابة عن أسئلة غير مطروحة أصلا في الواقع العربي، أسئلة تم استيرادها مع المناهج الغربية، فليس هناك منهج بريء أو معزول عن حمولة نظرية وايدولوجية قليلة أو كثيرة.

هذا البعد عن الواقع يمكن اعتباره خيانة للقضايا الإنسانية وللقيم والمجتمع، يقول أحد الباحثين: "خيانة المثقفين تكون بالصمت وعدم الالتزام وعدم الاكتراث بقضايا المجتمع وبالحياة الحقيقية، المثقفون مطالبون بوضع موهبتهم وشهرتهم في خدمة قضايا أكثر عمومية وبالالتزام بالنضال ضد المظالم" (بونيفاس 2013: 15). ومعلوم أن مفهوم المثقف لا ينفصل عن مفهوم الالتزام ففي الالتزام يلتقي الفكر بالعمل، المبدأ بالتطبيق، القناعة الفردية بالمصلحة الجماعية، والالتزام هو رفض السلبية، رفض الصمت، رفض التملص من العالم، وتسجيل حضور إيجابي في سبيل تحقيق المبادئ التي يؤمن بها المثقف وهذا ما يجعله يكتسب تلك الصفة والمكانة والمصادقية.

وبالعودة إلى الواقع العربي المتأزم في السنين الأخيرة والمرشح للتأزم أكثر، نجد أن المثقف العربي غائب بصورة شبه كلية عن هذا المشهد، لعل هذا الغياب -والتغيب كذلك- تم بفعل عوامل عديدة منها ما يرجع للمثقف ومنها ما يرجع للبنية الاجتماعية ومنها ما يمكن رده للطبقة السياسية الحاكمة، فهناك قطيعة تكاد تكون كلية بين المثقف والجماهير، وهي ناتجة عن معطين أساسيين هما: نوعية الخطاب ووعي المتلقي، الكثير من مثقفينا ينتجون خطابات نخبوية موغلة في التجريد والكليانية وبالتالي يتعسر مرورها أو تلقيها من قبل الجمهور الذي يرغب في إيجاد حلول للقضايا الجزئية التي يعاني منها، فهناك مفكرون كبار أنتجوا نصوصا مهمة ولكن أغلب هذه النصوص لم يطلع عليها إلا القارئ الأكاديمي المتخصص، ولم تجن منها المجتمعات أي فائدة تذكر، لتساءل مثلا: كم هو عدد قراء نصوص الجابري أو العروي أو أركون أو طه عبد الرحمن أو هشام جعيط... وغيرهم كثير؟ ثم ماذا استفادت المجتمعات العربية من هذه النصوص التي أنتجت على مدار نصف قرن تقريبا؟ لكان

المثقفين العرب يكتبون لأنفسهم لا للجمهور، فهذه الأخيرة التي يبقى بعيدة عن التفاعل مع ما ينتجه المثقفون بفعل نوعية خطاب النخب المثقفة من جهة، وبفعل غياب استراتيجيات ثقافية وسياسات توعوية من شأنها التقريب بين النخب والجمهور، وهو ما جعل هذه الأخيرة تبقى مركزة اهتمامها على ضمان الحاجات المادية دون الالتفات للحاجات الثقافية.

رابعا: المثقف العربي وترقية ثقافة الحوار:

من الواضح أن الموقع/العلاقة الذي عاش عليه المثقف العربي طيلة نصف قرن تقريبا ليس بالموقع المناسب لجعله يقوم بأداء وظيفته بكل فعالية، سواء تعلق الأمر بموقعه/موقفه من السلطة أو موقعه/موقفه من الجمهور، خاصة في ظل الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها مجتمعاتنا والفوضى القيمة التي نتخبط فيها، والحاجة الماسة للتدخل النقدي الواعي من قبل الأطراف الحية لإعادة القطر إلى السكة الصحيحة. ففي ظل الأوضاع الراهنة يبدو أنه آن الأوان لإعلان موت المثقف صاحب المشروع الشامل وإفلاس هذا التوجه بصورة نهائية، إعلان ميلاد المثقف داعية التفكيك والاختراق والفضح والنقد والتقييم للمشكلات الجزئية التي تعانيها مجتمعاتنا، يقول أحد الباحثين: "لقد فرضت الثورات العربية على المثقف العربي والفيلسوف والمفكر السياسي والعالم الشرعي مراجعة المفاهيم الفكرية والأطروحات التقليدية في فهم التحولات الاجتماعية والسياسية والحضارية وتحديد المقولات سواء في الواقع السياسي أو في نظريات الإصلاح والتغيير أم في فهم جدل الفكر والواقع، وإعادة بناء مقولات جديدة أكثر تفسيرية" (بونعمان 2012. 84-85).

ومع تحفظنا على استعمال مصطلح "ثورات عربية" للأسباب التي ذكرناها سابقا، وأسباب أخرى لا يسمح الفضاء الإشكالي لهذا البحث بالتفصيل فيها، إلا أننا نؤكد مع هذا الباحث على ضرورة مراجعة موقع المثقف وكذا الاستراتيجية المفهومية والمنهجية التي يقارب بها موضوعه، فلا بد له من الانخراط في هموم المجتمع وقضايا المصيرية، فنحن بحاجة إلى تأسيس ثقافة جديدة لمجتمع جديد وهذا يحتاج لثورة حقيقية في التربية والتعليم ومناهج التدريس، وفي السياسات الإعلامية والثقافية، كما في البرامج الاقتصادية وطرق التسيير الإداري، وطبعا أساليب الممارسة السياسية وغير ذلك من المجالات الاستراتيجية في المجتمع.

بمعنى أن هناك كما هائلا من القضايا المصيرية التي تنتظر تدخل المثقف بصورة دقيقة واضحة مركزة على الحلول الجزئية دون تلك المشاريع الفكرية الضخمة التي هي في الحقيقة أكبر من أصحابها، و"أمام انتشار انعدام المساواة والصعود المتنامي للمظالم والخروق المتزايدة للحقوق وللكرامة الإنسانية، وسهولة معرفة هذه الأمور بفضل العولمة ووسائل الإعلام، لم يعد مقبولا للمثقف وإن كان باحثا في

العلوم أن يبقى فوق قمته." (بونيفاس 2013. 17) لقد آن الأوان أن يسأل المثقف عن موقفه من القضايا الجزئية: موقفه من الحرب والحب، موقفه من البطالة والتسرب المدرسي، موقفه من ممارسات الأجهزة الأمنية، والمصالح الصحية، موقفه من الاستهلاك والإجهاد... الخ، هناك قضايا لا تعد ولا تحصى، يمكن، بل يجب على للمثقفين إبداء الرأي فيها على أن يكون ذلك وفقاً لمبدأ "كل في اختصاصه" لأن احترام التخصص والاحترافية في النظر والعمل مبدأ لم يعد ممكناً في عالم اليوم التراجع عنه في كل المجالات.

ويمكن رصد أبرز المهام التي تنتظر المثقف العربي في ظل الأوضاع الراهنة في النقاط الآتية:

- المثقف مطالب بالتواضع الفكري والتخلي عن عقلية الوصي ونزع رداء المخلص، فمهمته الأولى هي التوعية وإثارة القدرة على التساؤل النقدي والحاجة إلى الفهم لدى الآخرين، والعمل على خلق حالة من الوعي بالوضع المعيش لأن ذلك أساس الحركة من أجل التغيير، هذه العملية التي وصفها الفكر الغربي في العقود الأخيرة بـ "موت المثقف"، دون أن يعني ذلك "سقوط مبررات الأمل والعمل أو أفول المثقف بقدر ما تكشف عن تناهي المثقف بمعنى احترامه لحدوده أو إقليمه ووعيه بتاريخه أو شروطه المعرفية والنظرية، فلا يتعامل مع نفسه بوصفه آية الحق ورسول الحقيقة أو محامي الحرية والعدالة أو صفوة الأمة والبشرية" (الزين 2005. 67).
- المثقف مطالب بالتواضع الأخلاقي وإعادة ربط العلاقة بينه وبين الجماهير لأن هؤلاء هم الذين يمنحونه المصداقية والاعتراف، فحتى جان بول سارتر الذي كان يصف الآخر بالجحيم يرى أن للمثقف أو الكاتب دوراً جديداً وهو تحقيق التكامل مع الغير لأنه لا يمكن أن يهرب من زمنه ومحيطه، بل يجب عليه أن يتقبله تماماً، ثم يسعى مع الآخرين لتغيير النقائص الموجودة في هذا المحيط، "فالمثقف يتمثل ثقافة مجتمعه، ويستلهم أحلام قومه وآمالهم، وهو في الوقت نفسه يأبى أن يكون أسير سلبات الواقع القائم فيعمل على تجاوزها، ويعتمد إلى الاعتكاف لتحقيق الصفاء الذاتي واستلهام الحق، ولا يلبث أن يعود إلى القيام بدوره، وهو حين يعود يلتقي بأقرانه فيعملون معاً في مجتمعهم ولا تلبث الأكثرية أن تتبعهم فيحدث النمو الحضاري" (الدجاني 1995. 21)

- التحول من بحث المشكلات العامة الشاملة إلى بحث القضايا الجزئية، فإذا تأملنا تاريخ الفكر الغربي نلاحظ أن هذا الفكر تولى منذ بداية القرن العشرين على بناء الأنساق الكبرى الشاملة التي دأب على بنائها طيلة ثلاثة قرون أو أكثر، وتحول إلى تبني التحليل كمنهج للتعامل مع مختلف القضايا والمشكلات حتى بدت الفلسفة المعاصرة فلسفة تحليل لا أكثر، وكذلك الأمر

نفسه بالنسبة لفكرنا العربي المعاصر الذي استنفد أزيد من نصف قرن في بناء المشاريع والتنظير للمذاهب الكبرى ولا بد الآن من الاستعاضة عن هذه المشاريع بالفكر التحليلي التجريبي للمشكلات الكبرى ثم السعي لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات الجزئية.

- السعي لمنع احتكار الحقيقة والعمل على فضح المشروعات القائمة ونزع الأسطورة عنها ببيان تاريخيتها وكيافيات تشكّلها وأساليب اشتغالها، فلا أحد بإمكانه احتكار الحقيقة ومنع الآخرين عنها، المجال مفتوح لكل دون استثناء وكل واحد لن ينجز أكثر من مقارنة للحقيقة، فكل معرفة هي مجرد مقارنة كما أعلن ذلك غاستون باشلار في القرن الماضي.

- ممارسة التواصل النقدي مع مختلف الخطابات والمؤسسات السياسية والدينية؛ والمقصود بالتواصل النقدي هو ذلك الموقع الوسط الذي يتجاوز الموقفين المعتادين للمثقف تجاه السلطات السياسية في مجتمعاتنا ألا وهما: موقف العزلة والانطواء بدعوى المعارضة أو موقف الارتقاء في أحضان السلطة وتبرير شتى ممارساتها، فالتواصل النقدي يعني أن المثقف مطالب بالمتابعة لكل ما يحدث في المجتمع وإبداء الرأي بكل جرأة من هذا الذي يحدث.

- إذا ما عدنا إلى التجربة الفرنسية، نجد أن المثقفين الفرنسيين "تخلوا عن مبدئين أساسيين من مبادئ ثورة ماي 1968، التغيير الثوري العنيف للمجتمع، والكره المطلق للرأسمالية" (الشيخ 1991: 166)، وبالنظر للأوضاع التي تعيشها مجتمعاتنا يبدو أننا بحاجة إلى التخلي عن مبدأ التغيير العنيف للمجتمع، فنحن نرى كل يوم الثمن الباهظ الذي تدفعه المجتمعات العربية التي وصلت لمرحلة التغيير العنيف، دون أن ترتسم في الأفق مؤشرات هذا التغيير، يكفي أن نلاحظ عدد القتلى والدمار الذي أصاب المدن السورية، ونفس الشيء في ليبيا والعراق وغيرها، التغيير العنيف لم يعد حلاً بالنظر لتكلفته الباهظة وبالنظر لتكالب القوى الأجنبية وتدخلها المباشر في عملية التغيير هذه بغرض تحقيق مصالح أكبر وإطالة عملية التغيير لوقت أكبر، فليس من مصلحتها أن تحقق مجتمعاتنا ما تصبو إليه من التقدم والتنمية.

- مقابل التخلي عن مبدأ استعمال العنف كأداة للتغيير لابد من تكريس الحوار والتواصل كبديل من أجل التغيير، فالمستقبل يعني الجميع ولا بد أن يشارك في صناعته الجميع والمثقف ليس إلا أحد الأطراف التي ينبغي أن تكون فاعلة في صناعة هذا المستقبل، بفضل موقعها الوسيط بين السلطة والجماهير وبفضل درجة الوعي الفائقة التي يفترض أن يتميز بها المثقف عن غيره.

خاتمة

من خلال ما سبق التفصيل فيه يمكن رصد جملة من النتائج وهي كالتالي:

- إن المجتمعات العربية والإسلامية تعيش لحظة عويصة جدا من تاريخها، هذه اللحظة بقدر ما تحمل من خطورة وألم تحمل أيضا بصيصا من الأمل بإمكانية التغيير نحو الأفضل، بعد تجاوز مكن الخطورة وهو لغة العنف والعنف المضاد، فهذه اللغة لن توصل إلا إلى مزيد من الخراب والدمار وهدر الأرواح، ومن ثم فإن القوى الحية وعلى رأسها النخب المثقفة مدعوة لتسجيل حضورها بكل حماس وبكل فعالية من أجل تحييب مجتمعاتنا هذا المسار التدميري الذي نحن فيه، فوجود المثقف العربي في هذه اللحظة التي نحيها موضوع على المحك إما أن يستمر أو يتلاشى، إما الفعل الإيجابي أو الانسحاب المميت.
- أولى المهام الملقاة على عاتق المثقفين في مجتمعاتنا هي مغادرة القلعة المركزية للحقيقة التي يقعون فيها ويدخلوا بكل تواضع ليندمجوا في مجتمعاتهم ويلتحموا بال جماهير لينصتوا مباشرة لآلامهم وآمالهم ومحاولوا إيجاد الحلول لمشاكلهم الجزئية بعيدا عن لغة المشاريع الشاملة.
- إن ممارسة المثقف لمهنته هذه تتطلب الإيمان بفضيلة التواصل والحوار مع الآخرين بدل الانغلاق والعيش على وهم امتلاك الحقيقة، فالحقيقة كما السعادة إن هي إلا مشاريع تنجز بالتدرج وتتضافر الجهود، ولا أحد يمتلك خاتم سليمان أو الوصفة السحرية للخروج من الأزمة، إنما الخروج من الأزمة وعي وهمة وعمل مشترك.
- إن تحقيق التواصل وإمكانية العمل المشترك يتطلب العديد من الفضائل كاحترام والإيمان بثقافة الاختلاف، والتسامح وتكريس ثقافة الإصغاء والتخلي عن عقد الفوقية والدونية، ف"غياب التواصل والتسامح الثقافي هو الذي من شأنه أن يهدد الأمن في السنوات القادمة"(المنجرة 2005. 102)، فالمثقفون العرب معنيون أولا بالتواصل والتسامح وتبادل الأفكار والخبرات فيما بينهم، ومعنيون بالتواصل مع المثقفين غير العرب على سبيل نقل تجارب الغير والاستفادة منها بما يخدم أوطانهم ومجتمعاتهم دون المساس بمقومات هويتها وشخصيتها المميزة، والسعي لنقل أفكارهم للآخرين بما يثبت وجودهم وإسهامهم بفعالية في الفكر العالمي والإنساني.
- على المثقف أيضا مراجعة علاقته بالسلطة، فالفضيلة كما أعلنها أرسطو وسط بين رذيلتين، لذلك فالموقف المناسب للمثقف مع السلطة هو التواصل الاختلافي، والتعاون الحذر، بعيدا عن موقف القطيعة والانبطاح.

- إن إنجاز هذه المهام وغيرها ليس بالأمر اليسير بل هو في غاية الصعوبة لأنه يتطلب إرادة وعزيمة المثقف كما يتطلب توفر الأطر الاجتماعية والسياسية المساعدة خاصة المجتمع المدني والنظام الديمقراطي الذي يكفل حرية التعبير وإمكانية التغيير.

مراجع البحث:

- بونعمان، س. (2012). *فلسفة الثورات العربية*. (ط1). بيروت-الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- بونيفاس، ب. (2013). *المثقفون المزيغون، ت: روز مخلوف*. (ط1). دمشق: دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع.
- الدجاني، أ، (وآخ). (1995). *المثقف العربي: همومه وعطاؤه*. (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزين، م. (2005). *إزاحات فكرية: مقاربات في الحداثة والمثقف*. (ط1). الجزائر: وزارة الثقافة-منشورات الاختلاف.
- موران، إ. (1993). *مقدمات للخروج من القرن العشرين، ت: أنطوان حمصي*. (ط1). دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- المنجرة، ال. (2005). *حوار التواصل*. (ط11). المغرب: (دن).
- الشيخ، م. (1991). *المثقف والسلطة*. (ط1). بيروت: دار الطليعة.